( ١٠ ) التسويات الدورية لهيئات البريد والبرق والهاتف .

( ١١ ) رسوم الموانى .

( ١٢ ) مصاريف إصلاح السفن ونفقاتها ونفقات النقل والتموينات العادية للسفن .

( ١٣ ) الدخل الصافى الناتج عن النقل الجوى ووسائل المواصلات الأخرى .

( ١٤ ) الرسوم الفضائية والضرائب والغرامات والمصاريف الأخرى المتعلقة بها .

( ١٥ ) نفقات الخبراء والفنيين الموفدين من إحدى الدولتين إلى الدولة الأخرى .

( ١٦ ) المدفوعات الأخرى التى يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى كلا الدولتين .

---

## وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية ( بالنيابة )

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٩٦٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ والخاص بالموافقة على اتفاق التجارة واتفاق الدفع والكتب المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تونس والموقع عليها فى تونس بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٧١

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التجارة واتفاق الدفع والكتب المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية تونس والموقع عليها فى تونس بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٧١ ، ويعمل بها نهائيا اعتبارا من ٢٢ يناير سنة ١٩٧٢ .

تحريرا فى ٨ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ ( ٢١ مايو سنة ١٩٧٢ )

دكتور : عبد القادر حاتم

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٦٤ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا البريطانيين والمذكرات المتبادلة الملحقة بها بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ـــ الموافقة على اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا البريطانيين والمذكرات المتبادلة الملحقة بها بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٩ شوال سنة ١٣٩١ ( ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

### اتفاقية

مبرمة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بشأن التعويض عن الممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية التى تأثرت بإجراءات التأميم التى تقررت فى جمهورية مصر العربية ، ومسائل أخرى تتعلق بالممتلكات البريطانية فى جمهورية مصر العربية

رغبة من حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية فى تسوية موضوع التعويض الخاص بالممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية التى أممت بمقتضى إجراءات

جمهورية مصر العربية ورغبة منهما فى حل كافة المشكلات المعلقة الخاصة بالممتلكات البريطانية فى جمهورية مصر العربية فقد اتفقت الحكومتان على مايلى :

مادة ١ ـــ فيما يختص بالاتفاقية الحالية :

(١) يعنى لفظ " رعايا المملكة المتحدة " الأشخاص الطبيعيين الحاصلين على صفة رعايا المملكة المتحدة بمقتضى القانون السارى فى أى جزء من المملكة المتحدة أو فى أى إقليم تكون حكومة المملكة المتحدة مسئولة عن علاقاته الدولية فى تاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية

(٢) يعنى لفظ " أصحاب الحقوق البريطانيين " :

(أ) الأشخاص الطبيعيون الذين كانوا فى تاريخ تأميم ممتلكاتهم وتاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية رعايا المملكة المتحدة .

(ب) المؤسسات والمنشآت أو الشركات ( بما فى ذلك شركات النومينيز ) التى فى تاريخ تأميم ممتلكاتها كانت منشأة أو مسجلة طبقا للقوانين السارية فى المملكة المتحدة أو فى أى إقليم تكون حكومة المملكة المتحدة مسئولة عن علاقاته الدولية فى تاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية .

(ج) ورثة الممتلكات والحقوق أو المصالح المشار إليها ( سواء بنقل الملكية ـــ بالوراثة عند الوفاة ـــ أو بخلافه ) عن أشخاص كانوا رعايا المملكة المتحدة فى تاريخ تأميم ممتلكاتهم وتاريخ الأيلولة بشرط أن يكون هؤلاء الورثة أيضا من رعايا المملكة المتحدة فى تاريخى الأيلولة والتوقيع على الاتفاقية الحالية و بشرط أن يشمل لفظ " رعايا المملكة المتحدة ـــ فيما يختص بهذه الفقرة ( ج ) ـــ المؤسسات والمنشآت والشركات التى أنشئت أو سجلت بمقتضى القوانين السارية فى المملكة المتحدة أو فى أى إقليم تكون حكومة المملكة المتحدة مسئولة عن علاقاته الدولية فى تاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية .

(٣) يعنى " لفظ إجراءات جمهورية مصر العربية المعنية " أى من قوانين حكومة جمهورية مصر العربية الصادرة بشأن التأميم ( بما فى ذلك قوانين الإصلاح الزراعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ورقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ) بين السنوات ١٩٦٠ ـــ ١٩٦٤ ولا يشمل القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤

(٤) عبارة " الممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية " :

(أ) تعنى كافة الممتلكات والحقوق والمصالح التى فى تاريخ التأميم كانت مملوكة بصفة مباشرة أوغير مباشرة كليا أو جزئيا بواسطة أصحاب الحق البريطانيين كل بقدر ملكيته والتى أممت بمقتضى إجراءات جمهورية مصر العربية المعنية حيثما تتواجد حاليا وثائق الإثبات ولكن :

(ب) لاتشمل الممتلكات والحقوق والمصالح ـــ المذكورة بالكشوف بالملحق ( هـ ) من الاتفاقية الخاصة بالعلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر المبرمة بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ والمعدلة بالمذكرات المتبادلة فى ٧ أغسطس سنة ١٩٦٢ المكملة لتلك الاتفاقية ـــ والتى آل الحق فيها إلى أى من أصحاب الحقوق البريطانيين قبل أو فى تاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩

(ج) لايشمل أية ممتلكات فرضت عليها الحراسة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية بمقتضى أحكام الأمر رقم ٥ لعام ١٩٥٦ ولم يقدم عنها طلبات إفراج أو لم يثبت أنها ممتلكات بريطانية تطبيقا للاتفاقية الخاصة بالعلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر المؤرخة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ والمذكرات المتبادلة فى ٧ أغسطس سنة ١٩٦٢ المكملة لتلك الاتفاقية ( بحيث يشمل لفظ الممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية أيا من الممتلكات غير المعلنة التى فرضت عليها الحراسة وأممت فى تاريخ لا حق ) .

مادة ٢ :

( ١ ) مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التى أبرمت فعلا بين جمهورية مصر العربية والدول الأخرى بشأن التعويض عن ممتلكات تأثرت بإجراءات جمهورية مصر العربية المعنية ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية ستقوم بدفع مبلغ ٢,١٠٠,٠٠٠ ج.ك (مليونان ومائة ألف جنيه استرلينى) لحكومة المملكة المتحدة كتسوية لمطالبات التعويض الخاصة بالممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية التى أممت قبل تاريخ التوقيع على الاتفاقية الحالية بمقتضى أى من اجراءات جمهورية مصر العربية المعنية .

(٢) تخصم حكومة جمهورية مصر العربية من المبلغ المذكور فى فقرة (١) من هذا المادة مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.ك (مائتان ألف جنيه استرلينى) كتسوية شاملة ونهائية لكافة الالتزامات الخاصة بأصحاب الحق البريطانيين المستحقة فى جمهورية مصر العربية وأى سلطات أو بنوك أخرى فى جمهورية مصر العربية . وفيما يختص بهذه المادة يعنى لفظ ( التزامات ) الالتزامات المستحقة أو التى تستحق بكافة أنواعها الخاصة بالممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية ، كما تم تعريفها فى الفقرة ٤ من المادة (١) من الاتفاقية الحالية بما فى ذلك الالتزامات الخاصة بضريبة الدخل ، ضرائب التركات والأيلولة ، ضرائب البلدية والمصاريف الإدارية والمبالغ المستحقة أو التى قد تستحق لبنوك فى جمهورية مصر العربية سواء أكان استحقاقها عن طريق قروض أو مصاريف أو خلافه

( ٣ ) مع مراعاة أحكام الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة تدفع حكومة جمهورية مصر العربية ناتج المبلغ الصافى وقدره ١,٩٠٠,٠٠٠ ج.ك (مليون وتسعمائة ألف جنيه استرلينيا ) معفاة من كافة رسوم التحويل فى جمهورية مصر العربية لحكومة المملكة المتحدة وذلك على ستة أقساط تكون الفترة بين القسط والآخر ستة أشهر تبدأ فى أول مارس سنة ١٩٧٢ — أو فى تاريخ سريان الاتفاقية الحالية أيهما أبعد بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.ك ( مائة وخمسين ألف جنيه استرلينيا) ثم فى أول سبتمبر ١٩٧٢ وأول مارس ١٩٧٣ وأول سبتمبر ١٩٧٣ وأول مارس ١٩٧٤ وأول سبتمبر ١٩٧٤ وتكون قيمة كل قسط من الأقساط الخمسة الأخيرة متساوية ومقدارها ٣٥٠,٠٠٠ ج.ك وإذا اقتضى تطبيق الفقرة الرابعة من هذه المادة استحقاق أقساط إضافية فيكون ميعادها كل ستة أشهر .

( ٤ ) لا تتعدى قيمة الأقساط المذكورة فى الفقرة ٣ من هذه المادة فى أية سنة واحدة تبدأ فى أول يناير ٢٥ ٪ من قيمة واردات المملكة المتحدة من جمهورية مصر العربية ( باستثناء البترول والقطن الخام والأرز ) وذلك خلال الأثنا عشر شهرا المنتهية فى ٣١ ديسمبر من العام السابق . وسوف تقوم حكومة المملكة المتحدة عند طلب حكومة جمهورية مصر العربية بالإخطار بالقيمة المسجلة لمثل هذه الواردات قبل أو فى ٣٠ أبريل من كل عام ويعتد بهذه القيمة طالما لم تتقدم حكومة جمهورية مصر العربية بأية اعتراضات .

( ٥ ) عند ما يتم دفع مبلغ المليون وتسعمائة ألف جنيه استرليني بالكامل تعتبر حكومة المملكة المتحدة بالإصالة عن نفسها و بالنيابة عن أصحاب الحقوق البريطانيين أن دفع هذا المبلغ يخلى طرف حكومة جمهورية مصر العربية بصفة شاملة ونهائية من كافة الالتزامات تجاه حكومة المملكة المتحدة وأصحاب الحقوق والمصالح البريطانية فيما يختص بكافة المطالبات الخاصة بالممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية الموضحة فى الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

مادة ٣ — تتعاون الحكومتان المتعاقدتان فى كافة المسائل التى تؤثر على تنفيذ الاتفاقية الحالية ولذلك ستعد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة المملكة المتحدة كطلبها فى أقرب وقت ممكن بكافة البيانات الخاصة بالملكية والقيمة طبقا لما لدى الجهات المختصة بجمهورية مصر العربية حتى يتسنى لحكومة المملكة المتحدة الفصل فى أية مطالبات فى نطاق الاتفاقية الحالية . كما ستقوم حكومة جمهورية مصر العربية بإمداد حكومة المملكة المتحدة عند طلبها بصور من كل قانون أو قرار أو أحكام أخرى تدخل ضمن نطاق عبارة إجراءات جمهورية مصر العربية المعنية المذكورة فى المادة ( ١ ) من الاتفاقية الحالية .

مادة ٤ :

( ١ ) تقوم حكومة المملكة المتحدة باتخاذ اللازم تطبيقا لتشريعاتها لكى تحدد تحديدا مستقلا وتقيم مطالبات التعويض الخاصة بالممتلكات والحقوق والمصالح البريطانية المؤممة بمقتضى إجراءات جمهورية مصر العربية المعنية .

( ٢ ) تسعى حكومة المملكة المتحدة على الحصول على كافة وثائق الملكية الخاصة بتلك المطالبات الموجودة خارج جمهورية مصر العربية .

( ٣ ) تقوم حكومة المملكة المتحدة بتسليم جمهورية مصر العربية وثائق الملكية هذه أو بتسليم صور مصدقة من هذه الوثائق إذا كانت تتعلق أيضا بممتلكات وحقوق ومصالح لم تتأثر بإجراءات جمهورية مصر العربية المعنية . ويكون هذا التسليم من وقت لآخر بحيث يتم بدون تأخير عند دفع القسط الأخير .

مادة ٥ — تصبح الاتفاقية الحالية سارية المفعول فى تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية والتى تعلن بمقتضاها كل حكومة متعاقدة الحكومة الأخرى بتحقق الإجراءات الدستورية اللازمة .

وتصديقا على ما سبق فان الموقعين أدناه المخول لهما السلطة من حكومتيهما قد وقعا على الاتفاقية الحالية .

حررت من نسختين فى القاهرة فى يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ باللغة الإنجليزية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

توقيع

السيد/ محمد عبد الله مرزبان

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

توقيع

السير أليك دوجلاس هيوم

وزير الخارجية

---

## مذكرة جمهورية مصر العربية

## رقم ( ١ )

القاهرة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١

سيدى

بالإشارة الى المادة (٢) من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية، أتشرف بأن أقترح أن يتم الوفاء بالدفعة الأولى ومقدارها ١٥٠,٠٠٠ ج.ك وكذا المبلغ المستحق فى ١ سبتمبر سنة ١٩٧٢ لغاية ١٥٠,٠٠٠ ج.ك فى التاريخ المحدد من حساب جمهورية مصر العربية — المملكة المتحدة المفتوح لدى ميدلاند بنك بلندن .

وانى أنتهز هذه الفرصة لكى أعبر لكم عن أسمى آيات الاحترام .

توقيع

السيد : محمد عبد الله مرزبان

## مذكرة المملكة المتحدة

رقم (١ "ا")

القاهرة فى ١٣ سبتمبر ١٩٧١

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة أننى تسلمت مذكرتكم المؤرخة اليوم والتى نصها على النحو التالى :

" بالإشارة إلى مادة (٢) من الاتفاقية الموقعة اليوم بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية، أتشرف بان أقترح أن يتم الوفاء بالدفعة الأولى ومقدارها ١٥٠,٠٠٠ ج.ك، وكذا المبلغ المستحق فى اسبتمبر سنة ١٩٧٢ لغاية ١٥٠,٠٠٠ ج.ك فى التاريخ المحدد من حساب جمهورية مصر العربية — المملكة المتحدة المفتوح لدى ميدلاند بنك بلندن " .

وردا على ذلك أتشرف بان أحيطكم علما بأن اقتراحكم سالف الذكر قد لاقى قبولا لدى حكومة المملكة المتحدة، التى توافق على اعتبار مذكرتكم والرد الحالى ساريا المفعول فى تاريخ سريان الاتفاقية .

ولى الشرف يا صاحب السعادة أن أكون مع أسمى الاحترام خادمكم المطيع.

توقيع

سير أليك دوجلاس هيوم

---

## مذكرة المملكة المتحدة

رقم (٢)

القاهرة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المباحثات التى دارت أخيرا فى القاهرة بين ممثل حكومة المملكة المتحدة وممثل حكومة جمهورية مصر العربية فى شأن بعض المسائل التى ظلت معلقة فى ظل الاتفاقية الموقعة فى القاهرة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بين الحكومتين الخاصة بالعلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر (والمشار اليها فيما بعد بالاتفاقية المالية) وفى ظل المذكرات المتبادلة بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٦٢ و ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٧ بين الحكومتين ، استكمالا للاتفاقية المالية .

بالإشارة إلى تعهد حكومة جمهورية مصر العربية بالفقرة ١ (ب) من مادة ٥ من الاتفاقية المالية بالنظر بعين الاعتبار فى أية طلبات لتحويلات إضافية بالاسترلينى من الأرصدة المصرفية الوارد ذكرها فى تلك المادة ، فإن حكومة المملكة المتحدة تقترح أن توافق حكومة جمهورية مصر العربية على أن تجرى فيما بعد مباحثات مع حكومة المملكة المتحدة فى وقت يتفق عليه الطرفان للوصول إلى وسيلة لتسوية هذه المسألة .

ولى الشرف ياصاحب السعادة أن أكون مع أسمى الاحترام خادمكم المطيع ،

توقيع

سير أليك دوجلاس هيوم

---

## مذكرة جمهورية مصر العربية

رقم (٢ "ا")

القاهرة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١

سيدى

أتشرف بالإحاطة أننى تسلمت مذكرتكم المؤرخة اليوم بشأن التحويلات الإضافية بالاسترلينى من الأرصدة المصرفية الوارد ذكرها فى المادة ٥ من الاتفاقية الموقعة بالقاهرة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة الخاصة بالعلاقات المالية والتجارية والممتلكات البريطانية فى مصر .

ولقد أحطت علما به بمحتوياتها .

وانى لأنتهز هذه الفرصة كى أعبر لكم عن أسمى آيات الاحترام ،

توقيع

محمد عبد الله مرزبان

---

# وزارة الخارجية

## قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٠٦٤ لسنة ١٩٧١ الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ والخاص بالموافقة على اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا البريطانيين بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — تنشر فى الجريدة الرسمية اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا البريطانيين والمذكرات المتبادلة الملحقة بها بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ويعتبر هذا الاتفاق نافذ المفعول اعتبارا من تاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٧٢

تحريرا فى ٢٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ ( ١٠ مايو سنة ١٩٧٢ )

مراد غالب